

- ولذلك تقرر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ما يلي :

(أ) أن الرسالة غير مقبولة بموجب المادتين ٢ و ٣ والفقرة ٢ (ب) من  
المادة ٥ ، من البروتوكول الاختياري لأن ادعاءات الكاتب هي إما غير مؤيدة بما  
 شبتها أو تتعارض مع أحكام العهد ولأن سبل الانتصاف المحلية لم تستنجد ؛

(ب) إبلاغ هذا القرار إلى كاتب الرسالة وإلى الدولة الطرف .

حاء - الرسالة رقم ١٩٨٨/٣٠٠ ، ي . ح . ضد فنلندا  
(مقرر اتخاذ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ في  
الدورة الخامسة والثلاثين)

قديمة من : ي . ح . [الاسم ممحوظ]

لمدعي بأنه ضحية : كاتب الرسالة

لدولة الطرف المعنية : فنلندا

تاریخ الرسالة : ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨

إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنشاة بموجب المادة ٣٨ من العهد الدولي  
الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

وقد اجتمعت في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ،

تعتمد ما يلي :

قرار بشأن مقبولية الرسالة

١ - كاتب هذه الرسالة (رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٠ ورسالة لاحقة مؤرخة في  
١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) هو السيد ي . ح . ، مواطن فنلندي ولد في عام ١٩٥٤  
يعيش حاليا حكما صدر ضده بالسجن في فنلندا . ويدعى كاتب الرسالة أنه وقع ضحية

لانتهاء حكومة فنلندا للمادة ٧ وللفقرتين ١ و ٣ (ز) من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

١-٢ ويذكر كاتب الرسالة أن محكمة شؤون الدولة في هلسينكي أدانته في ٥ آيار/مايو ١٩٨٦ بتهريب وبيع ١٥ كيلوغراما من المخدرات (حشيش) وأصدرت ضده حكما بالسجن لمدة سبع سنوات ودفع غرامة قدرها ٣٩٩ ٠٠٠ مارك فنلندي . وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، عدلت محكمة الاستئناف الحكم إلى ست سنوات ونصف السنة ، وخففت الغرامة إلى ٣٧٨ ٠٠٠ مارك فنلندي . وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، رفضت المحكمة العليا لاذن للكاتب بتقديم التماس للطعن في الحكم . ومن ثم يدعى الكاتب أنه استنفذ جميع سبل الاستئناف المحلية المتاحة له .

٢-٣ كما يدعى كاتب الرسالة أنه لم يقم بتهريب أي مخدرات وأنه باع فقط ما مقداره ٤,٦ كيلوغراما من الحشيش . ويُدعى كذلك أن محكمة شؤون الدولة سمحت لمتهم آخر مشوّش عقليا بالادلاء بشهادته ضمن الأدلة الموجهة ضد الكاتب ، وقد سحب هذا الشخص أقواله أثناء المحاكمة . ويُدعى أنه تم الحصول على أقوال هذا الشخص بالأكراه ، خلال عملية استجواب قيل إنها استمرت من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى منتصف الليل . وعلاوة على ذلك ، يُدعى كاتب الرسالة أن المحكمة استندت في حكمها إلى أدلة وشهادـة قائمة على اشاعـات وتقـولات بعض المـتهمـين المشـتركـين في القـضـيـة . وفي نـهاـيـة الـأـمـر ، يـدعـى كـاتـبـ الرـسـالـةـ أنـ المحـكـمـةـ استـخدـمـتـ اـعـتـراـفـهـ السـابـقـ ضـدـهـ كـيـماـ تـتـمـكـنـ مـنـ الـحـكـمـ عـلـيـهـ عـلـىـ أـسـانـ تـهـمـ اـضافـيـةـ .

٣ - وأحال الفريق العامل التابع للجنة المعنية بحقوق الإنسان ، بمقرره المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ الرسالة إلى الدولة الطرف وطلب منها ، بموجب المادة ٩١ من النظام الداخلي للجنة تقديم المعلومات واللاحظات ذات الصلة بمسألة مقبولة الرسالة . كما طلب من الدولة الطرف أن تزود اللجنة بترجمات انكليزية للاحكام التي أصدرتها محكمة شؤون الدولة ومحكمة الاستئناف في هلسينكي .

٤-١ وتوّكـدـ الـدـوـلـةـ الـطـرـفـ فيـ رـدـهـاـ المـؤـرـخـ فيـ ٨ـ تـشـرـيـنـ الشـانـيـ/ـنـوـفـمـبرـ ١٩٨٨ـ بـمـوجـبـ المـادـةـ ٩١ـ ،ـ أـنـ الـكـاتـبـ اـسـتـنـفـدـ جـمـيـعـ سـبـلـ الـاـسـتـئـنـافـ الـمـحـلـيـ الـمـتـاحـةـ لـهـ .ـ بـيـدـ أـنـهـ تـعـارـفـ مـقـبـولـيـةـ الرـسـالـةـ عـلـىـ أـسـانـ أـنـ وـقـائـعـ الـقـضـيـةـ لـاـ تـكـشـفـ عـنـ أـيـ اـنـتـهـاـكـ لـحـقـوقـ كـاتـبـ الرـسـالـةـ وـتـوـكـدـ لـلـدـوـلـةـ الـطـرـفـ أـنـ اـدـعـاءـ كـاتـبـ الرـسـالـةـ بـأـنـ المـادـةـ ٧ـ قـدـ اـنـتـهـكـ أـنـماـ هوـ اـدـعـاءـ لـأـسـانـ لـهـ مـنـ الصـحةـ بـتـاتـاـ ،ـ حـيـثـ أـنـ رـسـالـتـهـ لـاـ تـتـضـمـنـ أـيـ دـلـيـلـ يـدـعـمـ دـعـواـهـ .ـ كـمـ أـنـهـ لـمـ يـسـتـشـهـدـ بـأـيـ وـقـائـعـ يـمـكـنـ أـنـ تـشـبـهـ اـنـتـهـاـكـ الـفـقـرـةـ ٣ـ (ـزـ)ـ مـنـ المـادـةـ ١٤ـ مـنـ الـعـهـدـ .ـ

٢-٤ وفيما يتعلق بالانتهاك المزعوم للمادة ١٤ ، تلاحظ الدولة الطرف أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ليست دائرة أخرى للاستئناف ومن ثم ليس من اختصاصها أن تصادر أحكاماً عن مدى ملائمة رجحان البينة أو وزن الأحكام . وفي هذا الصدد ، تعترض الدولة الطرف على قيام كاتب الرسالة بعرض رسالته على اللجنة ، باعتبارها التماساً مقدماً إلى دائرة رابعة لعادة النظر في قضيته مرة أخرى .

٥ - وتعليقًا على رد الدولة الطرف ، كرر كاتب الرسالة في رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تأكيد ادعاءاته الأولية فيما يتعلق بعدم وجود أدلة تدليه . ويقول أيضًا إنه بالرغم من أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ليست دائرة أخرى للاستئناف فيما يتعلق بوزن الأحكام ، فإنها ، مع ذلك ، ينبغي أن تعتبر ذات صلاحية للحكم على مدى ملائمة رجحان المواد الاستدلالية المقدمة من المحاكم المحلية .

٦-١ ويتجوب على لجنة حقوق الإنسان ، بمقتضى المادة ٨٧ من نظامها الداخلي ، أن تقرر قبل النظر في أية ادعاءات تضمنتها آية رسالة ما إذا كان الادعاء مقبولًا بموجب البروتوكول الاختياري للعهد أم لا .

٦-٢ ويدعى كاتب الرسالة أن انتهاكات قد حدثت للمادة ٧ وللفقرتين ١ و ٣ (ز) من المادة ١٤ من العهد .

٦-٣ ولم تكشف الدراسة الوافية التي أجرتها اللجنة لجميع المواد المقدمة من كاتب الرسالة عن وجود أي وقائع تثبت دعواه بأنه وقع ضحية لانتهاك الدولة الطرف لحقوقه المعلنة في المادة ٧ .

٦-٤ وتلاحظ اللجنة أن تقييم المواد الاستدلالية هو أساساً مسألة من صميم اختصاص المحاكم والسلطات في الدولة الطرف المعنية . وتلاحظ اللجنة كذلك أنها ليست محكمة استئنافية وأن الادعاءات القائلة بأن محكمة محلية قد ارتكبت أخطاء وقائية أو قانونية ، لا تشير في حد ذاتها إلى مسائل بموجب العهد ، إلا إذا تبين أيضًا أنه لم يتم الامتناع لبعض مقتضيات المادة ١٤ . ولا يبدو أن شكوى السيد ح . فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للمادة ١٤ تشير مثل هذه المسائل .

٦-٥ وترى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن كاتب الرسالة لم يفلح في تقديم أدلة تثبت ادعائه .

٧ - ولذلك تقرر اللجنة المعنية بحقوق الانسان ما يلي :

١ - أن الرسالة غير مقبولة ؛

٢ - ابلاغ هذا القرار الى كاتب الرسالة والى الدولة الطرف .

طاء - الرسالة رقم ١٩٨٨/٣١٠ ، ر . م . ضد فنلندا  
(مقرر اتخاذ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ في  
الدورة الخامسة والثلاثين)

مقدمة من : ر . م . [الاسم ممحون]

المدعى بأنه ضحية : كاتب الرسالة

الدولة الطرف المعنية : فنلندا

تاریخ الرسالۃ : ١٤ حزیران/يونیو ١٩٨٨ (تاریخ الرسالۃ الاولی)

إن اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، المنشاة بموجب المادة ٢٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

وقد اجتمعت في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ،

تعتمد ما يلي :

#### قرار بشأن المقبولية

١ - كاتب هذه الرسالة (الرسالۃ الاولی المؤرخة في ١٤ حزیران/يونیو ١٩٨٨ ، والرسالۃ اللاحقة المؤرخة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨) هو ر . م . ، وهو مواطن فنلندي ولد في عام ١٩٥٦ ، موجود حاليا في السجن في فنلندا تنفيذا لحكم بسجنه . وهو يدعي أنه ضحية إنتهاك الحكومة الفنلندية للمادة ٧ ، والفقرات ١ و ٣ (هـ) و ٣ (ج) من المادة ١٤ والمادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .